التعاون الزراعى

رفع حضرة الزراعى الفاضل سليمان بك زكي العبد رئيس نقابة شبرا النملة الزراعيـة مذكرة لحضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الزراعة . وقد رأينا ان نثبتها فى مجله الفلاحة لما تضمنته عن حالة النقابات

اجابة لرغبة سعادتكم فى ان اقدم لكم مذكرة عن الملحوظات النافعة لنشر فـكرة التعاون الزراعى وتعميمه وانجاحـه فى بلادنا وعن الصعوبات التى اعترضت اعمـال نقابة شبرا النملة الزراعية علي الخصوص واعمـال النقابات الزراعية الاخرى على العموم التى تأسست فى بعض البلاد بسرعة وانحلت ولم يطرد نجاح الباقى منها ثم ذابت

ولما اعتقده فى ان رغبتكم صادقة لانقاذ الفلاحين من حالة الفقر والبؤس التى تهددهم جميعا وان لهذه الغاية السامية ستتوجه همتكم . اتشرف بعرض مايأتى :

لتسهيل البحث فى مسألة التعاون الزراعي فى مصر اقسمه الي ثمانية فصول

(١) كيف تنتشر فكرة التعاون الزراعى فى بلادنا ليقبلها الفلاحون كشرط لازم لتحريرهم وتقدمهم

(٢) ماهى احسن طريقة لتكوين رؤوس اموال للنقابات الزراعية التعاونية

(٣) من اين تستمد النقابات الاعتمادات المالية متى تلزمها

(٤) ماهو نوع التضامن بين المشتركين

(٥) تحصيل الزمامات من المشتركين

(٦) توزيع الارباح
(٧) الاموال الاحتياطية للنقابات
(٨) علاقة الحكومة بالنقابات الزراعية التعاونية

الفصل الاول

كيف تنتشر فكرة التعاون الزراعى فى بلادنا ليقبلها الفلاحون كشرط لازم لتحريرهم وتقدمهم ؟

صار صغار المزارعين والمستأجرين فريسة للمنافسة المتطرفة والجشعة الحاصلة بين كبار الملك الاجانب والوطنيين فى اقتناء الاراضى الزراعية وانحصرهم كل واحد من الكبار فى توسيع مساحة اراضيه والصغار فى تدبير اقساط ديونه والايجار المطلوب منه فكل واحد يشتغل لحساب نفسه وغفل الجميع عن الخطر المنتظر فمع هذه الانانيه وتفشى الجهل بين طبقة المزارعين لا يرجى ان تنتشر فكرة التعاون بمعناها الصحيح الا عند اليأس من الاصلاح فتخلق حالة اضمحلال الفلاحين واستعبادهم شاعرا مثل نكر اسوف الروسى يجعل طعم الخبز الذى يصنعه المستعبدون مرّا فى فم اولاد الاغنياء فمسألة التعاون الزراعى مسألة حيوية لعمارة ارض مصر وفلاح أهلها ولا يصح ان تنتظر حكومة تصهر على مصالح شعبها وراحته وقوع الخطر لتعمل على دفعه وتعرض مجهودها لتجربة يكتشفها الشك

فيجب على الحكومة ان تبادر من الآن بيث الدعوة الى التعاون وتأييدها وتشجيعها بما لها من القوة وما عليها من القوة وما عليها من الواجبات خوفا من ان يسبق نشر الدعوة الى التعاون تأصل العداوة

بين طبقة كبار الملك وبين صغارهم والمستأجرين للاراضى الزراعية والعاملين فيها

ومن سوء حظ الفلاحين ان عاجلت المنية حياة المرحوم عمر لطفى بك قبل أن يتم عمله فقد كان لاخلاصه وقوة فكره قادرا على ان يحدث انقلابا هائلا لصالح التعاون الزراعي فى مصر لانه برع فى مخاطبة الفلاحين فكان يفتح اذهانهم ليسلط عليها اشعة فكره وقد حصل على مساعدة وتأييد المغفور له السلطان حسين عند ما كان رئيسا للجمعية الزراعية فاوفد الى اوربا بعض الشبان لدراسة التعاون الزراعى وكانت سلسلة المحاضرات فى التعاون متصلة في النوادى وقرى الفلاحين وصفحات الجرائد طافحة بالمقالات المتنوعة فى الادلال علي فوائد النقابات والتشجيع على تأسيسها ولما انشئت نقابة شبرا النملة الزراعية احسن وانقى نوع من تقاوي بذرة القطن بسعر ينقص عشرين قرشا صاغا فى كل اردب عن سعر مشتراه وقررت الجمعية مساعدة النقابات الزراعية بأن تبيع لها الاسمدة والتقاوى بسعر ممتاز واقل من السعر المقرر للمشتركين فيها

ثم حصلت غلطة لم تعالج بحكمة جعلت الجمعية الزراعية تقرر حرمان النقابات الزراعية من كل امتياز وقطعت مساعدتها وحبل اتصالها بها

فأرى ان تبادر الحكومة باتباع مايأتى

اولا — التوسيع فى القاء محاضرات علمية على طلبة مدارس الزراعة والمتخرجين فى التعاون الزراعى والاقتصاد الزراعى والاجتماعي

ثانيا — ترتيب محاضرات تلقى على الفلاحين فى قراهم ممن لهم دراية تامة باخلاقهم ومعرفة بأحوالهم ثالثا — الشروع فى تأسيس نقابات زراعية

فى مزرعتى بيله ومنشية عباس وبلاد تفاتيش الدومين والاوقاف العمومية والاوقاف الملكية والتفاتيش الكبرى الخاصة ويكلف الموظفون فيها بادارة النقابة ومسك دفاترها حسب الانظمة التى تقررها الحكومة ثم تساعدها بسخاء

وأن نجاح هذا النوع من النقابات يكون نبراسا يهتدى به الفلاحون ويشجعهم على الاقدام على تأسيس النقابات فى بلادهم

الفصل الثاني

ماهى أحسن طريقة لتكوين

رؤوس اموال للنقابات الزراعيه التعاونيه

النقابات التى تأسست فى القطر المصرى تكون رأس مالها من طريقة واحدة وهي ثمن الحصص التي اكتتب بقيمتها المشتركون فى النقابات ولكن ظهر في هذه الطريقة عيب لا يمكن تجنب ضرره الا اذا حصل تغيير فى اخلاق الناس او تطور هام فى اغراضهم لان حالة البلد المختلطة فى اباحة الملكية وفى تجارتها وفى صناعتها مع وجود الامتيازات الاجنبية جعلت الاجنبي يحرز قصب السبق فى مضمار الاعمال الاقتصادية فى مصر فصار كل مصرى يطلب النجاة لنفسه وهذا غرضه الاول مع ان نجاة الجميع لا تتحقق الا بالتضامن القوى واساسه التعاون الزراعي وان الفكرة التى القيت على الفلاحين وجلبتهم الى الدخول في النقابات هي ان هذه النقابات ستساعد من الحكومة وانها ستباشر اعمالا واسعة النطاق تعود بمكاسب وافرة على المشتركين فيها فقيل لهم انها تشتري لوازم الفلاح الزراعية من اجود صنف بالجمله وتبيع بالقطاعي للمشتركين بمكسب معتدل

وخيل لهم أن النقابات توزع ارباحا بنسبة المعاملة ونسبة رأس المال وتضيف للاحتياطي جزءا من مكاسبها فظن كل واحد انها ستستحوذ على المعاملات وانها تصلح لاستثمار الاموال الفردية وقد علمت ان بعض المشتركين في نقابات كثيرة اقترض اموالا بربا ليشتري بها حصصا في النقابات وكانت النتيجة ان الفلاحين اشتركوا في النقابات التى تأسست فالاغنياء اشتركوا لتشغيل اموالهم وصغار الملاك أشتركوا للانتفاع بمزايا التعاون وتسابقت النقابات فى الاعمال وتباهت بكثرة ارباحها فلم يذق صغار الملاك مزية التعاون فاعرضوا عن الالتحاق بالنقابات وظهر أن النقابة كلما يكثر ربحها يقل عدد المشتركين الجدد فيها والنقابة التى يقل ربحها الملاحظة مجلس ادارتها فكرة التعاون بدقة يقبض الناس ايديهم عن مشتري حصصها وبعد النهضة الاولى في تأسيس النقابات وقفت الحركة مرة واحدة وبطل تأسيس نقابات جديدة وانحلت نقابات قديمة وانصرفت امال اغلب المؤسسين للنقابات الباقية الي سحب قيمة حصصهم وما يخصهم من الاموال الاحتياطية

ولذلك ارى أن احسن طريقة لتكوين رؤوس اموال النقابات الزراعية هى جمع رؤوس الاموال من اشتراكات سنوية بأن يلتزم كل مشترك بدفع عشرة قروش صاغ سنويا وانى اعتقد ان نقابة شبرا النمله لوكانت جمعت رأس مالها من الاشتراك السنوى بدل الحصص لبلغ عدد المشتركين فيها خمسة امثالهم وكان نجاحها اكثر ضمانا مما هو الآن لاسيما اذا كان رأس مالها واحتياطيها شيوعيا ولا يكون لاي مشترك حق المطالبة بنصيبه فيه عند انحلال النقابة

الفصل الثالث

من أين تستمد النقابات الزراعية الاعتمادات المالية التى تلزمها

ان النقابات الزراعية التعاونية معدة لان تقوم بخدمات عامة لاتحصي محدودة فى قوانينها واهمها انتشار الانتفاع باستعمال الاختراعات والاكتشافات العلمية وزيادة الانتاج ومواجهة ضغط ومزاحمة الاسواق الاجنبية ولذلك فان من مصلحة الفلاح المصرى ان تعتبر حكومتنا التعاون الزراعى من المنافع العامة لتوجه له اقصى عناية ليكون وسيلة لانقاذ الفلاح أولا وتحسين حالة الشعب الاقتصادية ثانيا وقد جاء فى المنشور الذى اصدره المسيو والدك روسو ناظر داخلية فرنسا لحكام الاقاليم تعليقا على قانون سنة ١٨٨٤ ان هذا القانون رفع شركات التعاون الى منزلة المصالح ذات المنفعة العامه

فاذا كانت فرنسا الغنية فرنسا المتعلمة فرنسا التى يمتلك فلاحها ارضه ويمتلك غلتها ترفع النقابات الزراعية الى منزلة المصالح ذات المنفعة العامه فان مصر الفقيرة التى يملك ثمانية عشرة الف من الاجانب والوطنيين الاغنياء نصف زمامها الزراعي والنصف الباقى من اطيانها مثقل بالديون للاجانب ولا يملك الفلاح كامل غلته انما يسخر لفلاحتها. مصر المتأخرة فى العلوم والمعارف. مصر العاجزة المهزومة فى ميدان العمل. يجب على حكومتها ان تعتبر النقابات الزراعية ذات منفعة عامة بل يجب على حكومتها أن تتبنى النقابات التعاونية لتنقذ الفلاحين من حالة الاستعباد وتحاقد الطبقات فاذا علمنا ان هذا هو واجب الحكومة نعرف ان النقابات

الزراعية التعاونية يجب أن تستمد الاعتمادات المالية التي تلزمها من الحكومة وبدون فائدة فكما أن فرنسا امكنها ان تدبر اموالا بموجب قانون عشرين يوليه سنة ١٩١٥ فخصصت خمس راس مال صناديق التوفير وكامل ارباحها مما يعادل عشرين مليونا لتسليف صناديق التعاون الزراعي وبحسب اتفاقها مع بنك فرنسا في سنة ١٨٩٦ وسنة ١٨٩٧ امكنها أن تأخذ من البنك المذكور سلفة قدرها اربعين مليونا بدون فائدة ورتبت عليه جعلا سنويا يعادل ثمن سعر القطع مضروبا في قيمة النقد المتداول المنتج على شرط ان لا يقل هذا الجعل سنويا عن اثنين مليون وأحياناً يبلغ أربعة مليون طول مدة امتياز البنك ويصير ملكا لصناديق التعاون ولا يرد الى البنك

فلذلك يجب على حكومتنا أن تدبر اموالا لتغذي بها النقابات الزراعية في مصر لتعيش وتنجح

وحيث ان الاعتمادات المالية لازمة المزارعين ولا يمكن استغناؤهم عنها لتقدم الزراعة وكثرة الانتاج لكفاية الشعب ورفاهيته فلا ندري الحكمة في ان الحكومة درجت علي أن تصرف من مالها على التعليم وطرق المواصلات والمتنزهات وغيرها ولا تجعل التسليف مجانيا من صندوق عمومي لمساعدة النقابات الزراعية التعاونية ولا يقال ان الحكومة لا يمكنها أيجاد الملايين للتسليف المجاني لانه في الابتداء لا تلزمنا الملايين لعدم امكان تعميم النقابات دفعة واحدة في بلاد القطر ولأنهم في فرنسا لم يستعملوا الا ربع المبالغ المخصصة للتعاون كما ظهر في تقرير وزارة الزراعة الفرنساوية

الفصل الرابع

ماهو نوع التضامن بين المشتركين فى النقابات التعاونية

ان التضامن الذى اتفق عليه المشتركون في النقابات الزراعية التى تأسست كان مطلقا ليتيسر لها الاقتراض من البنوك ولذلك كان حجر عثرة في سبيل تقدم النقابات لان الفلاحين اصحاب الملك يخافون من هذا النوع من التضامن فى معاملة البنوك لسببين

اولا ـ لعدم وجود رقابة على مالية النقابة يطمئن لها الفلاح صاحب الملك

ثانيا ـ لان الفلاحين يعجزون احيانا عن الوفاء مرغمين عند الاستحقاق لهبوط اسعار الحاصلات او اصابتها بتلف لاى سبب آخر

وحيث ان مطلبنا هو جعل النقابة ذات منفعة عامة والحكومة سيطرة تامة عليها وعلي حساباتها وتقرضها من مالها وبدون ربا فان التضامن المطلق في هذه الحالة لايكون لازما انما يجب ان تكون اموال كل نقابة ضامنة لمعاملتها مع الغير لا املاك المشتركين فيها

الفصل الخامس

تحصيل الزامات من المشتركين

يتأخر قبل المشتركين فى النقابات زامات لاتسدد في مواعيدها بدون مبرر لعدم رسوخ فكرة التضامن من جهة ولعدم شعور المتأخرين بالمسؤلية الادبية من الجهة الاخرى ولما تضطر النقابات لمقاضات المتأخرين تتبع طريق الاجراءات القضائية فتتحمل اعباء مصاريف باهظة وتعانى تطويلا فى سبيل حصولها على حقها فتقع النقابات في ارتباك لما تكون مدينة لأحد البنوك ولاتمكنها حالتها المالية من الوفاء في المواعيد

ولذلك لم تتحصل ولا تقابه على الاعتمادات المالية اللازمة لها من البنوك لا لعدم الثقة بها ولكن لتخوف كبار الملاك المشتركين فيها من تأخير سداد المشتركين للذمامات في مواعيدها لان توقف النقابات يلجئ البنك لاتخاذ اجراءات ضد كبار الملاك من المشتركين وقد يترتب على مقاضاة بعض المشتركين انقسام فى النقابة يضعف روح التعاون ويلاشيها ولذلك اقترح ان تضاف قيمة كل سلفة يقترضها المشترك فى النقابة على ورد الاموال الاميرية ان كان مالكا أو على ورد المالك برضائه ان كان مستأجرا لتكون قيمة السلفه دينا ممتازا على حاصلات المالك أو مستأجر يحصلها صراف الاموال الاميرية اذا تأخر المالك أو المستأجر عن السداد فى المواعيد بان يحجز على محصولاته ومنقولاته من أي نوع كانت بالطرق الاداريه طبقا للدكريتو الصادر فى ١٥ يونيه سنه ١٩١٥ وهى نفس الطريقه التى سنتها الحكومة لسداد سلفيات البنك الزراعى التى اقترضها الفلاحون على قطنهم سنة ١٩٢٢ فان هذا النظام يكون اليق اذا طبق لصالح النقابات الزراعية التعاونية

الفصل السادس

توزيع الارباح

لما كان الغرض من انشاء النقابات التعاونية هو زيادة الانتاج ومواجهة ضغط الاسواق الخارجية فى الاسعار لحماية مصالح المنتجين والانتفاع باستعمال الطرق الزراعية العلمية وتحويل المواد الخام الزراعية الى مصنوعات محلية فمن الواجب نزع كل فكرة عند المزارعين من استثمار اموالهم فى النقابات بتحريم توزيع ارباح لارباب الحصص او للمشتركين بنسبة معاملاتهم حتى تبقى النقابة سليمة فى دائرة الغرض الذى اسست له وحتى لا تنقلب الى عمل تجارى

الفصل السابع

الاموال الاحتياطية للنقابات

لما كان مطلبنا الاساسي لصالح التعاون الزراعى فى مصر هو جعل النقابات الزراعية التعاونية ذات منفعة عامة فأن اموالها الاحتياطية يجب أن تحفظ للاستعمال فى اغراض النقابات مادامت موجودة فان انحلت النقابات تستعمل اموالها الاحتياطية فى منافع عامة ولا يكون للمشتركين فى النقابة المنحلة الحق بالمطالبة فى نصيبهم فيها لان هذه الاموال الاحتياطية تتزايد مع الزمن فى النقابات الناجحة الموفقة فى اعمالها فيخشى أن يكون تضخمها سببا مغريا لبعض المشتركين على السعى فى حل النقابة ليستحوذوا ملكا شائعا للمشتركين مادامت النقابة موجودة وملكا عاما يستعمل فى المنافع العامة عند انحلالها لايجعل لاى انسان مصلحة فى حل النقابة لتتدرج النقابات فى سبيل النجاح ويتسع نطاق عملها كلما كثرت اموالها

الفصل الثامن

علاقة الحكومة بالنقابات

لايسع المطلع على المناقشات التي دارت فى الجمعية التشريعية بخصوص قانون التعاون الزراعى الا ابداء أشد الاسف للطريقة التى اتبعها اعضاء الجمعية فى بحث هذا القانون وترتيب مواده والروح التى قابلوا بها تداخل الحكومة للاشراف على النقابات حيث انهم لم ينتهزوا فرصة استعداد الحكومة لمساعدة النقابات واهملوا أهم نقطة فى الموضوع وهى الاعتمادات المالية التى تلزم للنقابات التعاونية . ولم يطالبوا الحكومة باعطاء هذه الاعتمادات من اموالها بل وافقوا على طريقة الاقتراض بربا من البنوك وهى الطريقة التى قضت على حياة الافراد الاقتصادية ويخشي ان تصيب باضرارها الجماعات فاخرجوا للامة قانونا غير صالح لن ينفع التعاون بشيء ولن يقدمه خطوة لان الحكومة لما اصدرت قانون الخمسة افدنه لحماية الملكية الصغيرة وحظرت على البنك الزراعى تسليف من يملكون اقل من خمسة افدنه تعطلت اموال البنك وضرب نطاق الحصار الضيق على الملاك الصغار فكرت الحكومة فى انقاذهم وفتح باب للبنك لتشغيل

امواله فاستعجلت اعضاء الجمعية فى وضع قانون للتعاون الزراعى سنة ١٩١٤ ولم ينفذ هذا القانون وسكتت عليه طول هذا المدة ثم استأنفت بغتة بحث هذا القانون لتدخل عليه تعديلا لا نعرف كنهه ولا مداه ونحن لا ندرى الحكمة التي حركت الحكومة بعد سكوتها الطويل الى هذه العجلة الجديدة فى اصدار القانون اهل هى حالة البؤس التي يعانيها الفلاحون اوهى مسألة تعطيل اموال البنك الزراعى فان كانت الحكومة ترجو من بعث هذا القانون النظر لهاتين الوجهتين وهى حالة الفلاحين اللازم عليها تفريجها وتشغيل اموال البنك الزراعى فأن القانون سيقابله الفلاحون باعراض تام ولا يقبلون تأسيس نقابات زراعية تعاونية تستلمها الحكومة وتضع زمامها فى قبضة البنك الزراعى أو البنك المصرى انما يريد الفلاحون نقابات زراعية تعاونية تتبناها الحكومة وتشرف عليها وتراقب حساباتها وتفتح لها اعتمادات من مالها وبدون ربا وهى قادرة على تدبير اموال لصناديق تعاون عمومى

وقد انفرج كرب الفلاحين لما اطلعوا على المبدأ الثانى من الماده «١٢٠» فى قانون الدستور الجديد التى أباحت لمجالس المديريات انشاء البنوك الزراعية وغيرها من النظم المالية والاقتصادية

فارجو ان يتحقق املنا فى عصر جديد يتحرر فيه الفلاح من استعباد الرأسماليين بأن تبيح الحكومة لمجالس المديريات فرض ضريبة نسبية كضريبة التعليم لانشاء صناديق التعاون لمقاومة المرابين واتقاء خطرهم

والخلاصة ان حالة الفلاحين تتدهور والملكية الصغيرة يبتلع ثمرتها المرابى والمالك الكبير ولذلك تتفشى روح خبيثة فى اواسط الفلاحين فباسم النظام والمصلحة العامة نطالب الحكومة برفع منزلة النقابات الزراعيه واعتبارها ذات منفعة عامة وبث روح التعاون والسيطرة على نظام الجماعات والنقابات بما يصلح شأنها ويجعل الحياة ممكنة وميسرة للافراد قبل ان يتخذ هذه الجماعات طريقا منحرفا لا تؤمن عواقبه

وفى النهاية ارجوا رجاء النظر فى قانون التعاون الزراعى حتى يعرض على نواب الامة فى المجلس الجديد ليكون فاتحة خير تعم بركته كبار الملاك وصغارهم ما تمت